أبرزها الأضرار على الاقتصاد والشركات والعدوى المالية

العريان يلخص التداعيات الاقتصادية لفيروس «كورونا» في 4 مراحل

المستشار محمد العريان

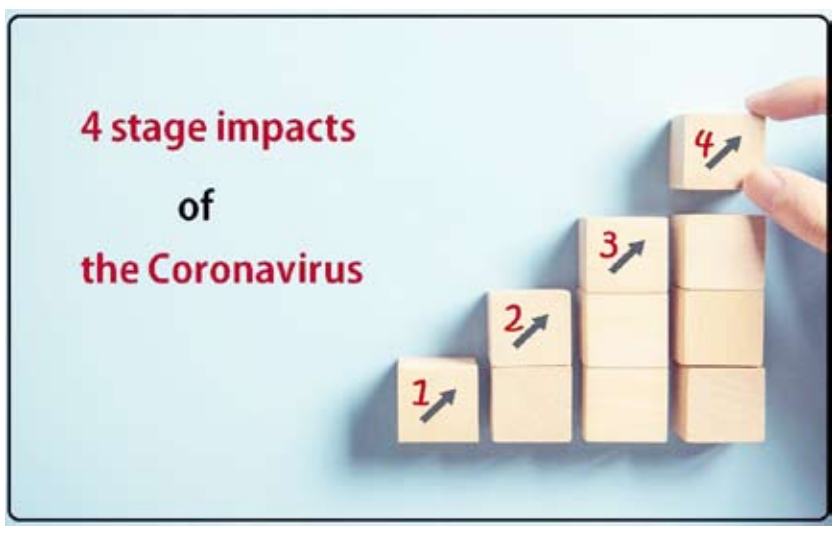

حدد المستشار الاقتصادي في مؤسسة «أليانز العالمية» محمد العريان، 4 مراحل للتأثيرات الناجمة عن فيروس «كورونا» على الأداء الاقتصادي وربحية الشركات. ووفقاً لرؤية تحليلية شاملة، فنحن الآن في أول مرحلتين من تأثيرات الكورونا كما أنهما يسببان القلق بصورة مشروعة للجميع بدايةً من الأسر والشركات والأسواق المالية وحتى الحكومات والبنوك المركزية.

وقال العريان: «لا تتداخل هاتين المرحلتين معاً فقط لكنهما يتغذيان على بعضها البعض بطريقة مزعجة».

وبالنسبة للمرحلة الثالثة، أوضح إنها تنطوي على الوصول إلى الحد الأدنى للسوق وبعد ذلك الحد الأدنى للنمو الاقتصادي الذي يوفر الأساس للتعافي المستدام وإن كان بعيداً عن التعافي الكامل.

أما المرحلة الأخيرة، فمن المحتمل أن تكون طويلة الآجل ويمكن أن تحتوي على عناصر لتقليص العولمة، وفي حالة أن التنظيم والإشراف المالي تركز بدرجة أكبر على مخاطر السيولة بين الجهات غير المصرفية.

المرحلة الأولى: الأضرار على الاقتصاد والشركات

يعتبر فيروس «كورونا» ذو طابع استثنائي كونه يؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث صدمات عكسية كبيرة في العرض والطلب تؤدي إلى تعطيل كل من قطاعي الصناعة والخدمات.

وفي حين ينطوي بشكل متزامن على اضطرابات داخلية وخارجية عديدة، فإن الديناميكية الخاصة به تأثرت بها الدول النامية الصغيرة وخاصةً بين الدول الهشة.

ومع مفاقمة الخوف للأمور، فإن النتيجة تتمثل فيما أسميته سلسلة من حالات التوقف الاقتصادي المفاجئ والتي تؤدي إلى شلل الأنشطة المتأثرة.

وعلى عكس حالات التوقف المالي المفاجئ والتي تشهد ارتفاع مخاطر الطرف المقابل ولكن يمكن تجاوزها من خلال التحفيز القوي للميزانيات العمومية البنوك المركزية، فإنه لا توجد طريقة سريعة تضمن أن الضرر بمثابة أمر عابر (بمعنى أنه قابل للاحتواء ومؤقت وقابل لعكس اتجاهه).

ولا يعتبر خطر محدودية فعالية السياسة النقدية بمثابة معضلة أمام البنوك المركزية فحسب، بل ينطبق كذلك على التحفيز المالي وإن كان بدرجة أقل.

وتتفاقم التوقعات المستقبلية بشأن الاقتصاد العالمي للأسوأ – مع احتمال كبير ليس فقط لتباطؤ كبير ولكن لدخول العديد من الدول في حالة من الركود الاقتصادي – في وقت يشهد بالفعل ديناميكيات النمو الاقتصادي الهش.

ومع وجود استثناء واحد، فإن كل مكون – الاستهلاك والاستثمار والتجارة – من معادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي يتعرض إلى ضغوط بطريقة مضاعفة.

ويكمن هذا الاستثناء في صافي الإنفاق الحكومي؛ بسبب استجابات السياسة المالية المحتملة والعوامل التلقائية لتحقيق الاستقرار.

ومع ذلك، فإن هذا الأمر يهدد بزيادة ضغوط التمويل (وفي بعض الحالات، سعر الصرف) في أكثر الدول التي تعاني من الإجهاد المالي.

من جانبها، تواجه معظم الشركات تحديات بسبب انخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف وإدارة المخزونات المعقدة ونقص الموظفين وتآكل القوة التسعيرية، وبالتالي تتآكل هوامش الأرباح ووضع الميزانية العمومية.

وتُعد هذه الضغوط حادة بشكل خاص للعاملين في المناطق المتضررة تليها الشركات متعددة الجنسيات ذات سلاسل التوريد والأسواق العالمية.

المرحلة الثانية: العدوى المالية وردود الفعل

تمثل رد فعل السوق في البداية في تحديد إطار ديناميكيات صدمة خارجية أولية كهذه في توقع حدوث تعافي سريع ومستدام أو ما يطلق عليه "شكل V".

وفي حالة فيروس كورونا، فإنه شجع السلوك الاستثماري "الشراء عند الهبوط"، الذي ترتكز عليه الأحداث الأخيرة التي شهدناها مثل الهجوم على حقول النفط السعودية خلال سبتمبر/أيلول الماضي، وكذلك هجوم الولايات المتحدة بالصواريخ في يناير/كانون الثاني الماضي والذي تسبب في مقتل جنرال إيراني.

لكن القدرة على التخلص من الحقائق المزعجة والمتنامية تخضع إلى نقطة تحول.

وحدث ذلك في نهاية الأسبوع الماضي مع تفشي كورونا في إيران وإيطاليا وانتشاره المتزايد في اليابان وكوريا الجنوبية.

وبمجرد تحقيقها، فإن نقطة التحول تطلق اضطرابات فنية في السوق والتي تمتلك ديناميكيات خاصة بها؛ ويشمل ذلك تحركات الأسعار في الاتجاه الهبوطي بشكل حاد والخفض الإجباري للاعتماد على الرافعة المالية وعمليات البيع المدفوعة بالشعور بالذعر.

ويبدأ سوق التمويل الجديد في التوقف كما أن الاستثمارات غير السائلة تصبح أكثر بروزاً، وتتزايد الضغوط على البنوك المركزية من جوانب عدة من أجل خفض معدلات الفائدة وإيجاد طرقاً أخرى لضخ السيولة على الرغم من أن هذا لا يعالج الأسباب الرئيسية لكنه في المقابل يستهدف الأعراض المالية.

وكلما طال أمد هذه الاضطرابات المالية كلما زاد خطر تغيير الأسس الاقتصادية وأساسيات الشركات.

وبشكل خاص، يعتبر الضغط الناجم حاداً بالنسبة للشركات والأسر والحكومات التي تحتاج للتمويل على المدى القصير؛ بسبب انخفاض الأرصدة النقدية (السيولة) والتزامات الديون مستحقة السداد.

المرحلة الثالثة: الوصول لنهاية الهبوط

في العادة ستواصل الأسواق اتجاهها الهبوطي، الأمر الذي يوفر الأساس للوصول إلى نهاية الهبوط والاستقرار أخيراً عند أقصى تراجع ممكن من الناحية الفنية.

ولكي يثبت هذا الوضع أنه نقطة انطلاق لتحقيق تعافي كبير ومستدام بدلاً من مجرد ما يصيغه السوق تحت مسمى "التعافي المضلل"، يجب معالجة السبب الأساسي للاضطرابات.

وفي هذه الحالة، يعني ذلك الاحتواء الناجح لتفشي الفيروس وزيادة معدل تعافي المرضى بشكل كبير (ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال لقاح).

ومن المتوقع أن تتحول التقديرات الاقتصادية من "حرف L" إلى الجانب الأكثر إشراقاً "حرف U"، مما يؤدي إلى عودة النمو وازدهار الأسواق المالية بشكل كبير.

المرحلة الرابعة: الآثار طويلة الآجل

من المرجح أن يترك هذا النوع من الصدمات الخارجية ندبات، وهو ما قد يشمل دفعة إضافية نحو تقليص العولمة؛ بسبب إتباع نهج أقل انفتاحاً في السفر والهجرة.

وستقوم المزيد من الشركات بتقييم مخاطر تعطل سلاسل التوريد العالمية وليس فقط الفوائد المترتبة على خفض التكاليف وإدارة المخزون في الوقت المناسب وزيادة الكفاءة. وربما تقوم الجهات التنظيمية المالية بشكل أكثر جدية بتقييم مدى خطورة انتقال مخاطر السيولة من البنوك إلى الجهات غير المصرفية. وأخيراً، انتهت التوقعات الإيجابية الأولية بشأن تحقيق تعافي مستدام وسريع من جانب الأسواق والمحللين الاقتصاديين ومحللي الشركات، لتتحول إلى تقييم أكثر واقعية لخطورة وشدة حالات التوقف الاقتصادي المفاجئ التي خلفها فيروس كورونا.

وما زال الأمر يتطلب فهماً أكثر شمولاً للمراحل المختلفة من هذه الصدمة.

وكلما تحققت هذه الغاية بشكل أسرع كلما تم تسليحنا بشكل أفضل للتعامل مع الضرر الذي سيلحق بالرخاء الاقتصادي والاستقرار المالي.

بنك بوبيان يعلن جاهزيته لمواجهة كورونا

وليد الياقوت

أكد مدير عام بنك بوبيان وليد خالد الياقوت ان استعدادات البنك ومنذ اليوم الأول للاعلان عن ظهور أول حالة لفيروس الكورونا الجديد في الكويت تمت وفق تعليمات وزارة الصحة والجهات المسؤلة وذلك حفاظاً على صحة العملاء والموظفين والمجتمع.

وأوضح الياقوت ان البنك وحرصاً منه على الصحة العامة قام خلال الايام الماضية باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية والترتيبات التي طالبت بها وزارة الصحة والجهات المسؤلة بالاضافة الى اتباع الإرشادات الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والتي من شأنها المساهمة في حماية البلاد من خطر هذا المرض.

وقال ان بنك بوبيان بدأ بالفعل بتنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات المسؤلة والخاصة بالقيام بأعمال تعقيم جميع أجهزة السحب الآلي وتعقيم الفروع والمباني الرئيسية بجانب تركيب أجهزة تعقيم بجميع المواقع، حيث تم تركيب اكثر من 95 جهاز تعقيم لجميع اجهزة السحب و ITM والسحب الالي الخاصة بالفروع بجانب اجهزة السحب الآلي الخاص بالسيارات والمرور 4 مرات خلال اليوم لتعقيم وتعبئة اجهزة التعقيم مرة اخرى.

كما تم تركيب اكثر من 120 جهاز تعقيم جديد داخل الفروع والمباني الرئيسية للبنك، كما تم ايضا تجهيز كمامات لتوزيعها على جميع الموظفين بالفروع والمباني ابتداءا من أول يوم دوام بعد عطلة الاعياد الوطنية.

وأوضح الياقوت ان البنك ومن خلال قنواته المختلفة على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قام بنشر العديد من الرسائل التوعوية التي توجه الجميع للحفاظ على الصحة العامة انطلاقا من أهمية الوقاية كونها خير من العلاج.

وأكد ان البنك طوال السنوات الماضية كان حريص على اتباع المعايير الصحية والوقائية في كافة مبانيه الرئيسية والفروع حرصاً منه على صحة الموظفين والعملاء.

واختتم الياقوت تصريحه بشكر العديد من الجهاتوفي مقدمتها بنك الكويت المركزي ووزارة الصحة ووزارة التجارة والصناعة على الجهود التي يقومون بها في هذا الاطار بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة.

وأضاف ان بنك بوبيان وبناءاً على توجيهات الإدارة العليا سيضع كل إمكانياته في خدمة الجهات الحكومية من أجل مواجهة هذه الازمة راجياً العي القدير ان ينعم على الكويت والعالم بنعمة الصحة والعافية.

صقل مهارات موظفي القطاع النفطي الذين يتعاملون مع البنك

«بيتك» يختتم برنامجاً تدريبياً لموظفي «البترول»

الخرجي مكرما موظفي البترول لاجتيازهم البرنامج التدريبي

الخرجي ومسؤولون في «بيتك» مع المتدربين

اختتم بيت التمويل الكويتي "بيتك"، برنامجا تدريبيا متكاملا صمم خصيصا لعدد من موظفي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.

ويأتي البرنامج الذي استمر على مدار أكثر من شهر، ضمن اطار حرص «بيتك» على دعم المجتمع وتطوير الكفاءات الوطنية ومواصلة الاستثمار في الموارد البشرية، لاسيما العاملين والعاملات الشباب في الادارات المختلفة في مؤسسة البترول الكويتية، وتعريفهم بالأعمال المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه من مختلف القطاعات.

وتضمن البرنامج مواضيع ومحاور متنوعة غطت مختلف قطاعات «بيتك». وشمل ذلك ورش عمل ودراسة حالات عن ادارة المخاطر ودورها في البنك، وتعريف بباقة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات، وأهمية تمويل الشركات ودور ذلك في التنمية الاقتصادية ومناقشة أمثلة ونماذج ودراسة حالات مختلفة من الشركات الناجحة.

كما جرى خلال البرنامج التدريبي، تعريف المشاركين بأهمية وطبيعة عمل ادارة الخزانة، ومهام ادارة الاستراتيجية، والتعريف بمنتجات التمويل التجاري كخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، وغيرها من القطاعات المختلفة في البنك، مع إلقاء الضوء على الأساسيات الشرعية وتوافق كافة منتجات وخدمات وأسلوب عمل «بيتك» مع مبادئ الشريعة.

وتطرق البرنامج الى محاور في ادارة المشاريع، والعمليات، والرقابة المالية، وادارة الوقت وايجاد الحلول لتذليل العقبات، مع التركيز على أهمية التعاون الابداعي وتنظيم ورش عمل في هذا المجال، وكذلك ورش عمل في أمن المعلومات.

وعلى هامش تكريمه للمشاركين والمشاركات لاجتيازهم البرنامج التدريبي، أشار رئيس التمويل للمجموعة في «بيتك»، أحمد سعود الخرجي، الى دور «بيتك» في نقل الخبرات ومشاركة المعرفة مع المجتمع والكوادر الوطنية في مختلف المؤسسات، سواء في القطاع العام أو الخاص، مؤكدا أن ذلك يندرج في اطار استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للبنك، كما يعكس مكانة «بيتك» المرموقة كمرجع في اسلوب عمله ومهنيته، والتزامه بتطوير المواهب والكوادر والكفاءات الوطنية.

وقال أن «بيتك» شريك مصرفي رئيسي للقطاع النفطي لجهة قيادة كبرى الصفقات التمويلية لصالح القطاع النفطي من جهة، ولجهة صقل مهارات موظفي القطاع النفطي الذين يتعاملون مع القطاع المصرفي من جهة اخرى، منوها بالعلاقات الوثيقة التي تربط «بيتك» بمؤسسة البترول وشركاتها التابعة المختلفة.

وأثنى الخرجي على دور مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في تنمية وصقل مهارات الكوادر الوطنية.

وأضاف الخرجي ان «بيتك» يضطلع بدور محوري وأساسي في نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية كونه البنك الاسلامي الرائد عالميا، وتسند اليه مسؤوليات كبيرة لقيادة الصيرفة الاسلامية عالميا، ومواصلة الابتكار في صياغة وطرح منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع احكام الشريعة.

من جانبه، أشاد المستشار المالي في مؤسسة البترول الكويتية، علي عبد الكريم بمبادرة «بيتك» وحرصه على نقل خبراته اليهم، مثمنين محتوى البرنامج التدريبي وتنوعه، بما ساهم بإثراء فكرهم بمجالات مختلفة.

كما أشاد المتدربون بجهود «بيتك» المتميزة في تنويع محاور البرنامج ومواءمته لاحتياجات موظفي البترول المتعاملين مع القطاع المصرفي.

تحت شعار «تواصل الثقافات.. تحفيز الاقتصادات»

قمة العرب للطيران 2020 تستقطب نخبة من خبراء الطيران والسياحة

أعلنت «قمة العرب للطيران 2020»، الحدث الرائد لقطاع الطيران في المنطقة، أمس عن مشاركة نخبة من كبار المسؤولين التنفيذيين في دورتها الثامنة التي تنعقدعلى مدار يومي 16 و17 مارس فيمركز الحمرا الدولي للمعارض والمؤتمرات في رأس الخيمة.

وتحت عنوان «تواصل الثقافات، تحفيز الاقتصادات»، تجمع القمة تحت مظلتها جمهوراً واسعاً يضم كبار الخبراء والأطراف المعنية في القطاع للمشاركة في حوار رفيع المستوى حول أحدث التوجهات والتحديات والفرص في قطاع الطيران والسياحة العربي.

علاوة على ذلك، سيتناول رواد القطاع الدوليون والإقليميون دور قطاع الطيران والسياحة في اقتصادات المنطقة، والقيمة التي يضيفها إلى مسيرة التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تقييم التحديات التي تواجه قطاع الطيران، وتبادل الأفكار والاستراتيجيات للتصدي لها.

وتضم قائمة رواد قطاع الطيران والسياحة المشاركين في القمة:عادل العلي – الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»؛ وراكي فيليبس – الرئيس التنفيذي لهيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة؛ وحسين عمر بن علويآل إبراهيم – رئيس النقل الجوي (الطيران) في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وأرادانا كوالا – المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «أبتامايند بارتنرز»،عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التوجيهية في «منتدى السياحة العالمي» في لوسرن، ورئيس المجلس الاستشاري لمشروع البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية.

كما تستضيف القمة ميكائيل هواري – رئيس شركة «إيرباص» في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وماهر قبعة – نائب الرئيس التنفيذي في شركة «أماديوس الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا»؛ ورحاب منصور – المديرة العامة للعلامة التجارية «رحلتي» من «دناتا للسفريات»؛ وجاك خرياطي – مدير الطيران لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا لدى شركة «إجيس»؛ وحسين دباس – المدير العام للمشاريع الخاصة في منطقة الشرق الأوسط في شركة «إمبراير»؛ وعماد المنيع – رئيس شركة «فايو ايروسبيس»؛ وسوديب غاي – الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري والعملاء في شركة «طيران أديل» ؛ وجافين إكلس – العضو المنتدب فيشركة «جنرال إلكتريك للطيران». تنطلق «قمة العرب للطيران» بدعم واسع من الحكومات العربية، وانعقدت دوراتها السابقة في بلدان عربية مختلفة. وتستضيف هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة دورة هذا العام بدعم من شركاء القطاع الدوليين مثل «إيرباص»، و«سي إف إم»، و«أكاديمية ألفا للطيران» وغيرهم.

وتحظى «قمة العرب للطيران» بإشادة واسعة باعتبارها المنصة الناطقة بقضايا القطاع، والملتقى الأمثل للقطاعات الرئيسية الثلاث المؤثرة في مجال الطيران والسياحة وهي: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع الإعلامي.

وتمثل القمة مبادرة سنوية متخصصة بالقطاع، تهدف إلى تسليط الضوء على التوجهات والرؤى والفرص التي تدفع عجلة النمو والتطوير المتواصلين لقطاع الطيران والسياحة العربي.

فعاليات النسخة الثامنة